

سوريا

«النصرة» تواصل تثبيت «الإهارة»:

خطط «دهج حكومي»... و«لا مركزية إدارية»!

تواصل «هيئة تحرير الشام» إحكام قبضتها على محافظة ادلب، مستعمية بذراعتها الإدارية اللبرز، «حكومة الإنقاذ»، وتنازع الأخيرة المملك على «تكمين الشارع»، فيما يتزايد الحديث عن خطط إقليمية لدجمها بـ«الحكومة المؤقتة»، على أن تحل محل كل منطقة من مناطق الشمال السوري الخارجة عن سيطرة دمشق بـ«لا مركزية إدارية»!

صهيب عنجزي

لا تضع «هيئة تحرير الشام/ جهة النصر» الوقت أبداً، الجماعة المتخرفة التي هيمنت على معظم المساحات القطاعي المواصل والنقل، دمشق في «مئلت شمال» مطلع العام الحالي، تواصل الاشتغال بين ومع الخطاوت لا تبدو مجهد دؤوب على مشروع «التكنين»، بمختلف الوسائل، وتشي المعلومات المتوافرة بوجود توافق غير معان بين «تحرير الشام» و«فيلق الشام»، فيتح للاولى الانفراء بتثبيت أسس السيطرة على ادلب وأجزاء من ريف حماة الشمالي، مع إبقاء ريف حلب الغربي (يهيمن عليه «فيلق الشام» مع حضور أقل لـ«النصرة») خارج هذه الخطط مرحليا. ليس الحديث هنا عن سيطرة عسكرية، فهذه باتت شبه مُطلقة لـ«تحرير الشام»، بل بتعديها إلى إحكام القبضة

«حكومة مشتركة»؟

أبرز ما يستوجب الوقوف عنده في نشاطها إبان فورة «تحرير الشام» الأخيرة، قبل أن تقفز قبل أسبوعين مواصلة عملها. أما أبرز الأسماء المطروحة للتريع على رأس «الحكومة المشتركة»، فهو لـ«تحرير الشام» على المشهد، فإنها تبدو مضطرة إلى القبول بـ«احول توافقة»، استجابة للضغوط الإقليمية من جهة، وحرصا على استمرار دعم المنظمات الأجنبية من جهة أخرى. وكانت معظم المنظمات

أبرز الأسماء المطروحة لتروث «الحكومة المشتركة» هو انس العبدة

«الإدارية» بما يتوافق مع «إحكام الشرع»، ويضمن هيمنة رجال أبو محمد الجولاني على مختلف مناحي الحياة، بالاستعانة بإداة شديدة الفعالية اسمها «حكومة الإنقاذ». ويرغم أن الخطاب المعلن لـ«تحرير الشام» يزعم تسليم المسؤوليات الإدارية لـ«الإنقاذ» من دون التدخل في عملها، فإن كواليس ادلب تكشف عن تنسيق عالي المستوى بين الطرفين، بما يخدم التأسيس لـ«إمارة أمر واقع».

«لباس شرعي» و«جباية

عممت «رئاسة جامعة ادلب» التابعة لـ«حكومة الإنقاذ»، أمس، قراراً يُحتمل على المطالبات والموظفات في الجامعة التقيّد التام بـ«لباس شرعي المحتشم». القرار حدّد شروط «الاحتشام» بـ«لباس فضفاض ساتر لجميع البدن، بلا زينة»، وعدم لبس الكعب العالي»، و«عدم وضع مساحيق التجميل على الوجه واليدين»، و«عدم وضع العطور أو رفع الشعر (تحت الحجاب) بطريقة مخالفة شرعا»، وهدّد التعميم المخالفين بالعقوبات والإجراءات القانونية حال التكرار، كما حصر مسؤولية متابعة تنفيذ التعليمات بـ«مشرفة المكتب الدعوي في الكلية أو المعهد»، وحظيت الخطوة بـ«مباركة» من عدد من وجوه «تحرير الشام» البارزة، وعلى رأسها «عضو مجلس شورى الهيئة»، أبو الفتح الفرغلي (المصري يحيى طاهر فرغلي).

وتأتي تلك الخطوة في إطار مساعي «الإنقاذ»، ومن خلفها «تحرير الشام»، إلى فرض «ضوابطهما» على قطاع التعليم في شكل خاص (راجع «الأخبار» 20 شباط 2019)، وتترافق هذه الإجراءات مع تعزيز

(أوروبية وأميركية) قد علّقت نشاؤها إبان فورة «تحرير الشام» الأخيرة، قبل أن تقفز قبل أسبوعين مواصلة عملها. أما أبرز الأسماء المطروحة للتريع على رأس «الحكومة المشتركة»، فهو اسم «رئيس الائتلاف المعارض» السابق أنس العبدة، المحسوب على الحطّ «الإخواني» في المعارضة السورية. وتؤكد مصادر معارضة وأخرى «جهادية»، أن «العبدة قد



تظاهرات في حمزة الصمات الشهر الماضي احتجاجا على اغلاق «تحرير الشام، بعض المراكز التعليمية (أ ف ب)

عقد لقاءات عدة مع مسؤولين في الإنقاذ، وآخرين يتمتعون صراحة إلى النصر» للغاية المذكورة، ويصعب تصوّر تطبيق «قوانين» واحدة في «إمارة النصر» غير المعلنة في ادلب، ومنطقتي الإحتلال التركي «درع الفرات» و«غصن الزيتون»، السابق أنس العبدة، المحسوب على النصر»، بلا شك لكن هذا التفصيل لا يمثل «معضلة مستعصية»، وفقا لمصدر معارض مواكب لما يدور

وراء الكواليس. ويوضح المصدر لـ«الأخبار» أن «إحدى الصيغ المطروحة لدمج الحكومتين، تتضمن تكريس لامركزية إدارية، بحيث تدار كل منطقة وفق البات محلية خاصة، بما لا يتعارض مع القوانين العامة».

رهات «الامت» و«المهاجرين»

يمثل الفلتان الأمني قابسا مشتركا بين كل المناطق الخارجة عن سيطرة دمشق في الشمال. وفيما تتزايد

أعمال النهب والسرقة في مناطق «الحكومة المؤقتة» (ريف حلب الشمالي)، مترافقة مع الخطف والتصفيات، تتزايد التفجيرات والهجمات الانتحارية في مناطق «الإنقاذ» في ادلب وظفل الأخيرة مفتوحة على احتمالات صدامات واسعة النطاق بين «تحرير الشام» وعدد من المجموعات «الجهادية» الأخرى، برغم التبريد الظاهري لهذا الملف. وتزايدت في الأيام الأخيرة الاتهامات المتداولة في الكواليس «الجهادية» لـ«تحرير الشام» باستهداف «المهاجرين» (وهم «الجهاديين» غير السوريين). وتذهب مصادر «جهادية» إلى حدّ الحديث عن «حملة ممنهجة أطلقتها الهيئة لتصفية المهاجرين، لهذه الغاية». وعن استنفار أمني

أما على أرض الواقع، فيبدو أن «الهيئة» تعمل على «فرز المهاجرين» إلى صنفين أساسيين: «صالح» يضمّ رجالها والمحسوبين عليها، و«طالح» يضمّ أعضاء المجموعات «الجهادية» الأخرى، في تمهيد لمرحلة تالية «لا بدّ منها». ولا تقتصر «الهوم الأمنية» لـ«تحرير الشام» على «الجهاديين

غير المحسوبين عليها، بل تتعداهم إلى كل المجموعات والهيئات الأخرى، واقتحم عناصر «الهيئة» قبل يومين المكتب الأمني للشركة الحرة»، في قلعة المضيّق (ريف حماة الذي يعدّ «آخر مراكز الشرطة الحرة» في مناطق سيطرة «الهيئة». ووضعت مصادر معارضة

يمثل الفلتان الأمني قابسا مشتركا بين كل المناطق الخارجة عن سيطرة دمشق في الشمال. وفيما تتزايد

نقاشات «المنطقة الآمنة» المتعثرة تخبر تاهجمات «أستانا»

التماس في المنطقة «المنزوعة السلاح». ورغم احتمالات التزلق محريات الميدان إلى أكثر من اشتباكات مقطّعة، لا تشير تصريحات المسؤولين الروس والأتراك إلى وجود نيات لكسر التفاهات و«التهدة» هناك. إن خروج وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، ليؤكد أن جيش بلاده ينسق مع أنقرة ودمشق، بما يتيح «اتخاذ خطوات عملية لتنفيذ بنود اتفاق سوتشي... خاصة فصل المعارضة عن التنظيمات الإرهابية»، ويظهر الصريح أن الإجراءات العسكرية التي تجري نصّب في خدمة إنقاذ «سوتشي». لا السير في خلافه. بالتوازي، تبدي تركيا حرصا على تمتين تفاهماتها مع الجانبين الروسي والإيراني، رغم تصويب حليفتها الأولى، الولايات المتحدة، المستمر على الوجود الإيراني» في سوريا، وإقرارها المتجدد بأن إضعافه واحد من تعزيزي التعاون في الملف السوري بين البلدين. خاصة أن أنقرة تعاني من عقدة التعاون بين واشنطن و«الوحدات» الكردية.

وفي سياق لا يفصل عن «تفاهات الحقل السوري»، اجمل وزير الخارجية الإماراتي، عبد الله بن زايد، الدورين التركي والإيراني ضمن الأمر «غير المقبولة» لجلاد، كلام بن زايد الالفت جاء بعد استقباله نظيره الروسي، لافروف، وترافق مع قوله إن هناك حاجة إلى «دور عربي في سوريا»، في السياسة والاستقرار والأمن. ونحّن لا نوافق على اساليب الحكومة السورية في القضايا الداخلية، لكننا الآن نرى

ليبيا

إعادة تشغيل «الشرارة»:

النفط ورقة حفر السياسية

تحت سيطرة قوات خليفة حفر ضمن حملتها في الجنوب، وإثر تعيين الأخير، العميد كنة، مسؤولاً عن تأمين الحقل، ما يوشّر إلى مساومات سياسية. مطلع الأسبوع الماضي، حلّت في العاصمة الإماراتية أبو ظبي ثلاثة من أبرز وجوه السياسة الليبية. حفر وصنع الله ورئيس حكومة «الوقاف الوطني» ومجلسها الرئاسي فائز السراج، وعلى غير المتوقع، لم يجلس السراج وصنع الله باعتبارهما حليفين إلى حفر، بل اجتمعا معا واتفقا على إعادة فتح «الشرارة». بدأ الاجتماع غريبا؛ إذ يعمل الرجلان جنبا إلى جنب في طرابلس، ولا توجد أي موانع لاجتماعهما في ليبيا، وقد فسر البعض خطوتهما بأن رئيس مؤسسة النفط تعرض للمبعوث الأممي، الذي رعى إلقاء أبو ظبي، للترافع عن تعطيله وإعادة فتح الحقل، لكنه أراد إخراج الأمر وكأته ثمرة توافق بينه وبين السراج، فيما ذهب آخرون إلى أن حفر اشترط إعادة فتح الحقل للجلوس مع السراج.

ربما يكون كلا التفسيران صائبين؛ إذ من مصلحة المجتمع الدولي، أي حقل الشرارة (ينتج حوالي 350 ألف برميل يوميا)، وعزت المؤسسة القرار إلى «التأكد من خروج المجموعة المسلحة المسؤولة عن إغلاقه، والتي تسببت في خسائر في الإنتاج قدرها 1,8 مليار دولار أمريكي»، مشيرة إلى أن شركة «أكاكوس»، المشغلة للحقل، تلقت من امر وحدة حماية الأصول النفطية في الحقل، العميد الريفي كنه أحمد علي، تعهدا خطيا بخصوص «إبعاد كل الأفراد الصادر بحقهم أمر بالقبض من النائب العام».

في واقع الأمر، كان خروج هذه الميليشيا ـ منذ البداية ـ المطلب الأساسي لرئيس مجلس إدارة مؤسسة النفط، مصطفى صنع الله، لإعادة تشغيل الحقل، لكنه لم يتحقق إلا بعد وقوع «الشرارة»

حبيب الحاج سالم

بعد إغلاقه في كانون الأول/ ديسمبر الماضي، على يد ميليشيا عسكرية مدعومة من «حراك غضب قرّان»، الذي يطالب بتوفير اعتمادات أكبر لجنوب البلاد، أعلنت «المؤسسة الوطنية للنفط» الموجودة في طرابلس، الإثنين الماضي، رفع حالة القوة القاهرة وإعادة تشغيل حقل الشرارة (ينتج حوالي 350 ألف برميل يوميا)، وعزت المؤسسة القرار إلى «التأكد من خروج المجموعة المسلحة المسؤولة عن إغلاقه، والتي تسببت في خسائر في الإنتاج قدرها 1,8 مليار دولار أمريكي»، مشيرة إلى أن شركة «أكاكوس»، المشغلة للحقل، تلقت من امر وحدة حماية الأصول النفطية في أي حقل الشرارة (ينتج حوالي 350 ألف برميل يوميا)، وعزت المؤسسة القرار إلى «التأكد من خروج المجموعة المسلحة المسؤولة عن إغلاقه، والتي تسببت في خسائر في الإنتاج قدرها 1,8 مليار دولار أمريكي».

ربما يكون كلا التفسيران صائبين؛ إذ من مصلحة المجتمع الدولي، أي حقل الشرارة (ينتج حوالي 350 ألف برميل يوميا)، وعزت المؤسسة القرار إلى «التأكد من خروج المجموعة المسلحة المسؤولة عن إغلاقه، والتي تسببت في خسائر في الإنتاج قدرها 1,8 مليار دولار أمريكي»، مشيرة إلى أن شركة «أكاكوس»، المشغلة للحقل، تلقت من امر وحدة حماية الأصول النفطية في أي حقل الشرارة (ينتج حوالي 350 ألف برميل يوميا)، وعزت المؤسسة القرار إلى «التأكد من خروج المجموعة المسلحة المسؤولة عن إغلاقه، والتي تسببت في خسائر في الإنتاج قدرها 1,8 مليار دولار أمريكي».

في واقع الأمر، كان خروج هذه الميليشيا ـ منذ البداية ـ المطلب الأساسي لرئيس مجلس إدارة مؤسسة النفط، مصطفى صنع الله، لإعادة تشغيل الحقل، لكنه لم يتحقق إلا بعد وقوع «الشرارة»

بمثل الفلتان الأمني قابسا مشتركا بين كل المناطق الخارجة عن سيطرة دمشق في الشمال. وفيما تتزايد

تصفية الحصف القومية: المال أوله من الثقافة!

أربع سنوات، إذ يعمل مئات الشباب فيها بعقود مؤقتة أملا في تعيينات قريبة. وتبرر الحكومة خطورها بأن المؤسسات القومية كُتبّھا إلى جانب توفير تفقات معينة، مع مراعاة استغلال المساحات الشاسعة التي تمتلكها بعض الصحف استثمارياً، بما يمكنها من تحلّل الإنفاق على ذاتها من العائد الإيجاري لأدوار كاملة أو مبان غير مستغلة. وفي تصور الحكومة أن الوقت الحالي هو الأكثر مناسبة لتنفيذ خططها، فمن جانب، يستعسى إلى إرضاء الصحافيين بزيادة البدل المالي المخصّص للتكنولوجيا والتدريب في موازنة العام الجديد، ضمانة تأييد التقيب الأقل ضياء، رشوان لتحرّكاتها التي تصفها بأنها في إطار «الحفاظ على حقوق الصحافيين»، وفي الوقت نفسه تحقيق عوائد للدولة، في ظلّ تيقنهما من غياب معارضة حقيقية يمكنها التصدي للخطط القائم على الاستفادة المالية خفيس، من دون مراعاة البعد الثقافي لبعض الإصدارات، حتى لو كانت توزع أعدادا قليلة.

بعض الإصدارات، تسمى التومية إلى تحصيل الأثرخات المستحقة للضرائب والأمينات على المؤسسات القومية، وهي خطوة وإن كانت تخرج عنها، فإ عواقبها ستكون وخيمة على السياسة والصحافة المستريين. فيعض الإصدارات، رغم معاناتها من مشكلات إدارية وروتينية جمة، تنجح أحيانا في بق ناقوس الخطر عبر موضوعات أو معالجات تكون خارج الرقابة أحيانا. كما حدث في مجلة «الأمرام العربي» التي كانت المطبوعة الوحيدة الداعمة لمصرية جيزيتي تيران وصنافتير.

ليبيا

إعادة تشغيل «الشرارة»:

النفط ورقة حفر السياسية

فنزويلا، للحفاظ على أسعار منخفضة. ويبدو ذلك واضحا في النبرة التهديدية التي تتخناها هذه الدول كلما تم تهديد حقول النفط أو موانئه، والتي تتجاوز بكثير مستوى الاهتمام الذي توليه لقضايا أخرى. إضافة إلى ذلك، التقى حفر بالفعل بالسراج، بعد التجهد لفتح الحقل بيوم، لكن من دون النقاط صور للقاء كما جرت العادة.

لكن ما الذي يدفع حفر إلى إعادة فتح الحقل الذي تستفيد طرابلس من عوائده المالية؟ في الواقع، تقوم استراتييجية حفر في العامين الأخيرين على تثبيت سيطرته على أغلب موانئ النفط ومواقع إنتاجه، مع عدم استفادته مباشرة من موارده.

يوطف حفر ملف النفط في صياغة علاقات دولية عند العوائد المالية

مع ذلك، قد لا تكفي استراتييجية حفر في منح اليد العليا في البلاد، فلمحور غرب البلاد اسلحته واستراتييجيته المضادة، علاوة على تمتعه بحصرية تسويق النفط وحظى الفاعلون في البلد بشريعة سياسية واعتراف دولي تولد من اتفاق الصخيرات للمصالحة السياسية، وسيطرون على «مصرف ليبيا المركزي» رغم أن الحكومة شرق البلاد مصرفها أيضاً الذي يطبع العملة في روسيا) لكن الأهم من ذلك شرعيتهم «الثورية»، وارتكازهم على ثقلهم وكثافتهم الديموغرافية في مدن الغرب، واحتفاظهم بترسانة عسكرية ضخمة، ما قد يؤدي إلى حرب طويلة دمرة في حال قرر حفر التقدم إلى مناطقه.

مصر

أربع سنوات، إذ يعمل مئات الشباب فيها بعقود مؤقتة أملا في تعيينات قريبة. وتبرر الحكومة خطورها بأن المؤسسات القومية كُتبّھا إلى جانب توفير تفقات معينة، مع مراعاة استغلال المساحات الشاسعة التي تمتلكها بعض الصحف استثمارياً، بما يمكنها من تحلّل الإنفاق على ذاتها من العائد الإيجاري لأدوار كاملة أو مبان غير مستغلة. وفي تصور الحكومة أن الوقت الحالي هو الأكثر مناسبة لتنفيذ خططها، فمن جانب، يستعسى إلى إرضاء الصحافيين بزيادة البدل المالي المخصّص للتكنولوجيا والتدريب في موازنة العام الجديد، ضمانة تأييد التقيب الأقل ضياء، رشوان لتحرّكاتها التي تصفها بأنها في إطار «الحفاظ على حقوق الصحافيين»، وفي الوقت نفسه تحقيق عوائد للدولة، في ظلّ تيقنهما من غياب معارضة حقيقية يمكنها التصدي للخطط القائم على الاستفادة المالية خفيس، من دون مراعاة البعد الثقافي لبعض الإصدارات، حتى لو كانت توزع أعدادا قليلة.

بعض الإصدارات، تسمى التومية إلى تحصيل الأثرخات المستحقة للضرائب والأمينات على المؤسسات القومية، وهي خطوة وإن كانت تخرج عنها، فإ عواقبها ستكون وخيمة على السياسة والصحافة المستريين. فيعض الإصدارات، رغم معاناتها من مشكلات إدارية وروتينية جمة، تنجح أحيانا في بق ناقوس الخطر عبر موضوعات أو معالجات تكون خارج الرقابة أحيانا. كما حدث في مجلة «الأمرام العربي» التي كانت المطبوعة الوحيدة الداعمة لمصرية جيزيتي تيران وصنافتير.

بمثل الفلتان الأمني قابسا مشتركا بين كل المناطق الخارجة عن سيطرة دمشق في الشمال. وفيما تتزايد